

تقرير التقييم النهائي: موجز تنفيذي

في السنة الخامسة من دخوله حيز التنفيذ أي عام 2012-2013، خضع البرنامج المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) والمندرج تحت عنوان "تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث: تسريع عجلة التغيير" لعملية تقييم تولّت شركة أونيفرساليا إجرائها بإشراف وإرشاد من فريق مشترك مسؤول عن إدارة التقييم يضم أعضاء من مكنتبي التقييم التابعين لكل من صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف.

هدف التقييم ونطاقه

خضع البرنامج المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) والمندرج تحت عنوان "تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث: تسريع عملية التغيير" لعملية تقييم تناولت مدى نجاح البرنامج المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف في اسراع التخلّي عن ممارسة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث والظروف المحيطة بذلك في الدول المستفيدة من البرنامج على مدى الأعوام الخمسة الأخيرة.

وبالإضافة إلى أنه يشكل أداة مساءلة للدول المشاركة في البرنامج والمانحين وسائر الأطراف المعنية، يعتبر التقييم فرصة للتعلّم تسمح لصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف بإنجاز عملهما المستقبلي في مجال مكافحة ممارسة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث بشكل مستنير.

ويشمل التقييم الفترة بين عام 2008 وعام 2012، لكنه يتضمّن أيضاً في بعض الأحيان معلومات خاصة بالفصل الأول من عام 2013. ويتناول البرنامج في مستوياته الأربعة (العالمي، والوطني، والإقليمي ومستوى المجتمع المحلي) ويعالج الترابط القائم بين هذه المستويات.

خلفية التقييم

أطلق صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف عام 2007 برنامجهما المشترك بهدف المساعدة في خفض ممارسة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث من الولادة وحتى بلوغهنّ سنّ 15 عاماً بنسبة 40 في المائة وبغية القضاء كلياً على هذه الممارسة في دولة واحدة على الأقل بحلول عام 2012. وقد تمّ وضع البرنامج المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة اليونيسف ليكون بمثابة الأداة الرئيسية التي تسمح لمنظمة الأمم المتحدة باسراع عملية التخلّي عن ممارسة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث.

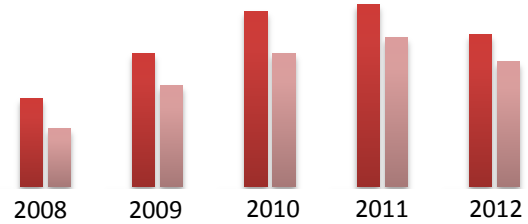
كان يفترض بالبرنامج المشترك أن يمتد لمدة خمسة أعوام (2008-2012)، إلا أنه تم تمديده عام 2011 بحيث ينتهي عام 2013. وفي حين قدّرت ميزانية البرنامج المشترك أساساً (في العرض التمويلي لعام 2007) بمبلغ 44 مليون دولار (أمريكي)، تقدّر الميزانية الحالية التي تغطي مدّة ستة أعوام بنحو 37 مليون دولار (أميركي) (في يونيو/حزيران 2013). وأدى هذا العجز في الميزانية إلى مشاركة 15 دولة فقط في البرنامج المشترك بدلاً من 17 دولة كما كان متوقّعاً في الأساس.

الدول	تاريخ البدء
جيبوتي، مصر، إثيوبيا، غينيا، غينيا - بيساو، كينيا، السنغال، السودان	2008
بوركينافاسو، غامبيا، أوغندا، الصومال	2009
إريتريا، مالي، موريتانيا	2011

ويقدم الجدول التالي تفصيلاً بالميزانيات والنفقات السنوية الخاصة بالبرنامج المشترك للفترة الممتدة بين عام 2008 وعام 2012.

العام	الميزانية (بالدولار الأمريكي)	النفقات (بالدولار الأمريكي)
2008	3,692,497	2,436,875
2009	5,565,974	4,209,029
2010	7,322,679	5,559,831
2011	7,631,055	6,233,475
2012	6,351,131	5,220,715
المجموع	30,563,336	23,659,925

الميزانيات والنفقات السنوية الخاصة بالبرنامج المشترك (2012-2008)

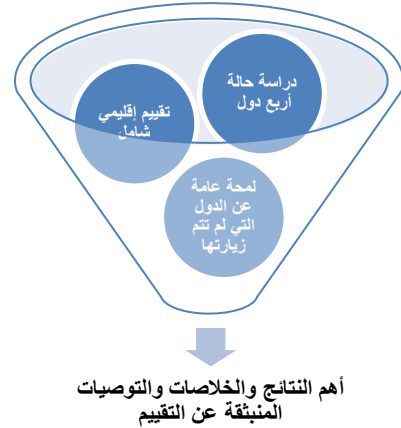


عملية التقييم ومنهجيته

تركز النهج الاجمالي للتقييم على تعظيم الاستفادة مع الحرص على مراعاة المساواة بين الجنسين وعلى احترام حقوق الانسان و الخصوصيات الثقافية وذلك من خلال الاعتماد على مزيج من طرق جمع البيانات وتحليلها.

وبناء على التفويض بإجراء التقييم، عمد الفريق المسؤول عن إجرائه الى صياغة مجموعة مؤلفة من سبعة أسئلة تهدف الى توجيه عملية جمع البيانات وتحليل المعلومات وكتابة التقارير. وقد غطت هذه الأسئلة خمسة معايير للتقييم هي: الصلة بالموضوع وتصميم البرنامج؛ والفعالية؛ والكفاءة؛ والاستدامة؛ والتنسيق بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة اليونسف (الذي يشمل الإدارة المشتركة للبرنامج). كما عمد الفريق إلى تحديد عدد من الأسئلة الفرعية لكل من الأسئلة وإلى تطوير مؤشرات مرتبطة بكل منها.

وتضمن التقييم كما يبدو في المخطط أدناه ثلاثة مكونات زوّدت التقرير النهائي بالبيانات. وتمثلت هذه المكونات في: **تقييم إقليمي** شامل يركّز على أهمية صلة البرنامج بالموضوع وتصميمه وتنسيقه وعلى الانجازات التي تم تحقيقها على المستويين العالمي والاقليمي؛ دراسة لحالة أربع دول (هي كينيا و بوركينافاسو والسنغال والسودان) تضمنت معلومات متعمّقة حول تأثيرات البرنامج المشترك على الصعيد القطري؛ لمحة عامة عن الدول الإحدى عشرة التي لم تتم زيارتها والتي جرى فيها جمع البيانات وتحليلها (مع التركيز على الإتجاهات و الموضوعات و القضايا العامة) .



تألفت مصادر البيانات الرئيسية التي تم استخدامها لإجراء التقييم من الوثائق (الوثائق الأولية والثانوية الخاصة بالبرنامج المشترك والمراجع ذات الصلة) ومن ملاحظات فريق التقييم خلال الزيارات الميدانية الأربع، بالإضافة إلى استشارات أجريت مع مجموعة متنوعة من الأطراف المعنية على المستوى العالمي والإقليمي والقطري.

وفي ما يلي بعض الطرق التي تم استخدامها لجمع البيانات: مراجعة المستندات والملفات والأدبيات؛ إجراء مقابلات مع الخبراء؛ إجراء مناقشات جماعية على مستوى المجتمع المحلي وكذلك مجموعات نقاش بؤرية؛ إجراء مسح إلكتروني يتناول جهات التنسيق الخاصة بالبرنامج المشترك؛ إجراء مجموعات نقاش افتراضية عن طريق الإنترنت مع جهات التنسيق والشركاء المعنيين بالبرنامج المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة اليونيسف في الدول الإحدى عشرة التي لم تتم زيارتها. وبهذا وصل مجموع عدد الأشخاص الذين استشارهم الفريق المسؤول أثناء إجراء التقييم إلى 1472 شخصاً.

عدد الأشخاص الذين تمت استشارتهم	المؤسسات
106	صندوق الأمم المتحدة للسكان/اليونيسف (المقر الرئيسي، المكاتب الإقليمية، المكاتب القطرية)
22	وكالات أخرى تابعة لمنظمة الأمم المتحدة ومانحون (على مستوى المقر الرئيسي وعلى المستوى القطري)
4	خبراء عالميون/أكاديميون
8	منظمات دولية غير حكومية/شركاء عالميون آخرون
62	ممثلون حكوميون على المستوى الوطني
86	ممثلون حكوميون محليون
168	المجتمع المدني ومنظمات دينية
1016	المستفيدون (المجتمع المحلي)
1472	المجموع

جرت عملية تحليل البيانات وتجميعها طبقاً لمصفوفة التقييم وتضمنت تحليلاً وصفيًا، وتحليلاً للمحتوى، وتحليلاً مقارناً، وتحليلاً كميًا. وسمحت مكونات التقييم بإسناد النتائج على مستويات معيَّنة وساهمت في أهم النتائج والخلاصات والتوصيات المنبثقة عن التقييم. ولقياس الدور الذي أداه البرنامج المشترك في تحقيق النتائج المرجوه، لجأ فريق التقييم إلى نوعين تكمليين من التحليل، يقوم أحدهما على تحليل التقدّم الذي يركّز على النتائج بهدف قياس التقدّم نحو النتائج المرجوه وفقاً للمؤشرات المحددة في الإطار المنطقي للبرنامج، فيما يقوم الآخر على تحليل العناصر المساهمة في بلوغ الأهداف وذلك باستخدام منهج يعتمد على نظرية التغيير.

و قد لجأ فريق التقييم الى إستخدام البيانات من عدة مصادر و مطابقتها للتحقق من موثوقية المعلومات والبيانات ولتحسين نوعية نتائج هذا التقييم وخلصاته وتعزيز مصداقيتها.

النتائج

تمّت مواعنة البرنامج المشترك مع الالتزامات الوطنية والدولية الحالية التي اتخذتها الحكومات الوطنية في الدول المشاركة في البرنامج بالتخلّي عن ممارسة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث، كما تمت مواعنته بدرجات مختلفة مع برامج صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة اليونيسف على المستوى القطري ومع أولويات شركاء آخرين في التنمية.

وقد برهن تصميم البرنامج المشترك على نقاط قوة هامة، كتركيزه على الاستمرار في نهج شمولي يراعي الخصوصيات الثقافية للتصدي لممارسة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث وتركيزه على العمل على المستوى العالمي والوطني والمحلي بشكل متوازٍ. إلا أن الهدف الاجمالي المتمثل في القضاء كلياً على ممارسة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث في دولة واحدة على الأقل بحلول عام 2012 وفي المساعدة على خفض شيوع هذه الممارسة بنسبة 40 في المائة بين الفتيات اللاتي تتراوح أعمارهنّ بين سنّ الولادة و15 عاماً خلال فترة تمتد على خمسة أعوام لم يكن هدفاً واقعياً، كما أن صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف لم يحققا الترجمة العملية للبعد الاقليمي المتوقع للبرنامج المشترك.

ومع أن المسائل الأفقية شأن حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين ومراعاة الخصوصيات الثقافية والعدالة برزت جلياً في تصميم البرنامج المشترك وتنفيذه، إلا أنها لم تظهر بهذا الوضوح في أدواته ومنتجاته الخاصة بالرصد وإعداد التقارير.

وفي حين تدعم الأدلة المتوفرة عدداً من الافتراضات الرئيسية التي تصوغ نظرية التغيير الكامنة خلف البرنامج المشترك، إلا أن البيانات المتوفرة لا تسمح بتوثيق مجمل الخطوات المندرجة في عمليات التغيير المفترضة التي تتألف منها هذه النظرية، ولا سيما الخطوات التي تتألف منها عملية الانتقال المفترضة من تغيير المفاهيم الاجتماعية المرتبطة بممارسة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث الى تغييرات واضحة على مستوى السلوك الفردي والجماعي و بالتالي على مستوى إنتشار ممارسة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث .

عموماً كانت إسهامات البرنامج المشترك في إحداث النتائج المرجوة إيجابية ، وقد تمّ إحراز تقدّم وإن كان على مستويات متباينة نحو إنتاج المخرجات التي تمت صياغتها في الإطار المنطقي للبرنامج المشترك: وساهم البرنامج في مجمل الدول المشاركة في تعزيز المناخ الوطني الملائم للتخلّي عن ممارسة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث، لا سيما عبر المساعدة بتحسين الأطر القانونية والاستراتيجية ذات الصلة على المستوى الوطني والمحلي وعبر تعزيز قدرات الجهات الفاعلة الرئيسية على تنسيق جهودها.

كما ساهم البرنامج المشترك في تعزيز التزام المجتمعات المحلية بالتوقف عن ممارسة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث و قد ظهر ذلك من خلال ازدياد التصريح بالترامات علنية من جانب قادة المجتمع المحلي وأفراده بالتخلّي عن ممارسة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث ومن خلال تغييرات طرأت على مستوى سلوك الأفراد (قاموا بالإبلاغ عنها ذاتياً). إلا أن البرنامج المشترك لم يسهم الى حد كبير في تعزيز اليات اقليمية للتخلي من ممارسة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث وإنما قدّم مساهمات محدودة في تعزيز انتاج بيانات موثوقة واستخدامها على المستوى القطري.

كما ساهم البرنامج إلى حد كبير من خلال الانجازات التي حققتها على صعيد إنتاج المخرجات في التقدّم نحو إحراز نتيجته المرجوتين: فالمؤشر على التغييرات (المستمرة) التي تشهدها المفاهيم الاجتماعية باتجاه التخلّي عن ممارسة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث على كل من الصعيد الوطني وصعيد المجتمع المحلي (النتيجة 1) يكمن في مساهمة البرنامج في إحداث التغييرات على مستوى الخطاب العام بشأن هذه الممارسة في مجمل الدول المشاركة في البرنامج، أما الدليل على حصول تغيير إيجابي على مستوى التحرك العالمي نحو التخلّي عن ممارسة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث (النتيجة 2) فيتمثل في عدد من البراهين كالقرار الذي اتخذته الأمم المتحدة عام 2012 بشأن هذه الممارسة والذي ساهم فيه البرنامج المشترك بدعوته القائمة على الأدلة وبالحوار حول السياسات وبالدعم الفني.

ومع أن البرنامج المشترك لم يبلغ هدفه الطموح، إلا أنه ساهم إيجابياً وفقاً لبيانات التقييم في عمليات التغيير على المستوى العالمي والوطني والخاص بالمجتمع المحلي.

عكست التداخلات التي شهدتها مجمل الدول المشاركة في البرنامج المبادئ الأساسية التي يركز عليها النهج الإجمالي للبرنامج. وقد عمدت المنظمتان وشركاؤهما خلال تنفيذ هذا النهج إلى استعمال استراتيجيات مماثلة في الدول كافة، لكنهما كيفتا نهجها الخاص وفقاً لمتطلبات السياق الوطني أو سياق المجتمع المحلي الخاص بكلّ من هذه الدول. إلا أن البيانات المنبثقة حتى اليوم عن البرنامج المشترك توفّر معلومات محدودة عن العوامل المؤثرة في قدرة الاستراتيجيات الخاصة (المركّبة) على تسهيل التغييرات السلوكية وفي كيفية إحداثها لهذه التغييرات، بالإضافة إلى أن البيانات المتوقّرة لا تسمح بإجراء مقارنة منهجية بين الاستراتيجيات المختلفة، بما في ذلك المقارنة بين فعاليتها من حيث التكلفة.

وسمح البرنامج المشترك بخلق عدد من الظروف المواتية لدعم استدامة الانجازات على الصعيد العالمي إجمالاً وعلى الصعيد الوطني وصعيد المجتمع المحلي خاصة. فقد تمّ مثلاً تعزيز القدرة الوطنية على تولّي زمام عملية التخلّي عن ممارسة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث، وتحسين التنسيق بين الجهات الفاعلة على المستوى الوطني ومستوى المجتمع المحلي، وإدماج نهج البرنامج المشترك واستراتيجياته في المبادرات الوطنية. إلا أن نقص الموارد المالية والفنية لدى العديد من الجهات المعنية على المستوى الوطني ومستوى المجتمع المحلي والتأثير الذي تمارسه المجموعات المحافظة الداعية إلى الاستمرار في ممارسة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث (والذي يشهد تزايداً في بعض الدول) يشكلان في الوقت نفسه خطراً على استدامة عدد من النتائج المرجوة.

وسمحت الجهود التي بذلها البرنامج المشترك باستعمال الموارد البشرية والمالية بكفاءة واستراتيجية. إلا أن عدم القدرة على التنبؤ بالموارد المتوفرة أدى إلى تقليص عدد الدول التي يشملها البرنامج المشترك مقارنة بالعدد المتوقع أساساً، كما أدى إلى الحد من عمل البرنامج وشركائه (على تنفيذه بشكل ثابت وطويل الأمد مثلاً)، وأثر سلبياً في وضوح الرؤية الخاصة الميزانية كما ارتأها موظفو المنظمتين وشركاؤهما. وكشف التقرير أيضاً عن شعور من الإحباط لدى موظفي المنظمتين وشركائهما الوطنيين بسبب توجيه توقعات الميزانية أحياناً نحو الهدف الإجمالي الطموح الذي يرمي البرنامج المشترك إلى تحقيقه وليس نحو طبيعة البرنامج المساعدة على التغيير.

وتمكّن البرنامج المشترك بفضل هيكلته المشتركة من الاعتماد على مواضع القوة التكميلية الخاصة بكلتا المنظمتين وعلى سمعتهما وشبكاتهما. في حين نبه التقييم إلى ضرورة تحسين بعض النقاط، إلا أنه كشف عن جودة التنسيق بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة اليونيسف على الصعيد العالمي والقطري (وإن كان بدرجات متفاوتة).

ساهم صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف بفضل إدارتيهما المشتركة والفردية للبرنامج المشترك على مستوى المقر الرئيسي والمستوى القطري في استخدام الموارد المتاحة بكفاءة واستراتيجية. وقدم الفريق المعني بالتنسيق في المقر الرئيسي دعماً قيماً وتوجيهاً للدول لتمكينها مثلاً من التعزيز المتواصل لأليات الرصد وإعداد التقارير الخاصة بالبرنامج المشترك. بالرغم من إحباطها علماً بشأن الأنشطة والتقدم الذي تمّ إحرازه إلا أن المكاتب الإقليمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف لم تقوم بدور فاعل في إدارة البرنامج.

الخلاصة

لقد تمّ تنفيذ البرنامج المشترك بالتوافق مع الالتزامات الوطنية والدولية بالتخلّي عن ممارسة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث ومع أولويات الحكومات الوطنية في هذا الشأن. كما سمح البرنامج بتلبية الحاجات على المستوى القطري واستوفى أولويات صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، إضافة إلى أولويات شركاء آخرين في التنمية على الصعيدين العالمي والقطري. وعلى الرغم من توافق نهج البرنامج المشترك واستراتيجياته الإجمالية مع أنماط التغيير التي كان يرمي إلى دعمها، إلا أن أهدافه الإجمالية المحددة زمنياً كانت غير واقعية.

وساعد البرنامج في توسيع نطاق عمليات التغيير القائمة أو اسراعها باتجاه التخلّي عن ممارسة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث على المستويين الوطني والمحلي وعلى مستوى المجتمع المحلي، كما ساهم في تعزيز الإيقاع من أجل التغيير على المستوى العالمي. وبالرغم من أنه تمكن من الحفاظ على بعض الانجازات (كالأطر القانونية وآليات التنسيق والنفذ إلى الخدمات) التي ساهم البرنامج المشترك في تحقيقها من دون دعم إضافي، إلا أن هناك ضرورة لتكثيف الجهود على المستوى الوطني ومستوى المجتمع المحلي بشكل خاص لتحويل فرص التغيير إلى تغييرات فعلية من حيث السلوك والممارسات (الجماعية).

انعكست الافتراضات النظرية التي ارتكز عليها البرنامج المشترك في عملية تنفيذه، لكن ثمة ثغرة متبقية في المعلومات والأدلة المرتبطة بالانتقال من التغييرات في المفاهيم الاجتماعية إلى تغييرات ملموسة في السلوك الفردي والجماعي وإلى الحدّ على المدى البعيد من شيوخ ممارسة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث. كما يتعيّن جمع المزيد من البيانات وتحليلها على الأجل الطويل بغية تقديم أدلة قوية على مختلف العوامل التي تحدّد فعالية الاستراتيجيات المختلفة والمركبة المذكورة أعلاه من حيث النتائج والتكلفة.

كانت الموارد المالية والبشرية التي تمّ وضعها بتصرّف البرنامج المشترك مناسبة بالنظر إلى طبيعة البرنامج التحفيزية، لكنها لم تكن كافية لتلبية حاجات شركائه وتوقعاتهم، كما أن استخدام هذه الموارد بفعالية وكفاءة تأثر سلبياً جرّاء استمرار عدم إمكانية التنبؤ بالتمويل الذي يمكن توفيره.

وساهم تنسيق الجهود بين صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف في نجاح تنفيذ البرنامج المشترك. وبالرغم من أن عمليات التنسيق تحمل تكلفة إضافية إلا أن الفائدة المتأتية من هذه الهيكلية تفوق تلك التكلفة.

وتمتّ إدارة البرنامج المشترك على مستوى المقر الرئيسي والمستوى القطري بشكل ملائم وسمحت باستعمال الموارد المتوفرة على نحو مناسب. إلا أن الدورة السنوية للتخطيط ووضع الميزانية وإعداد التقارير تسببت في الحد من إمكانية استعمال الموارد المتاحة بفعالية وكفاءة.

يماكان صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة اليونيسف الاستفادة من التجارب المنبثقة عن البرنامج المشترك لدى وضعهما البرامج المستقبلية الهادفة إلى التصدي لممارسة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث، بما في ذلك الدروس المستفادة من تنفيذ برامج مشتركة متعددة الأقطار، وبما تتضمنه من أفكار وأسئلة وثغرات تشوب البيانات والمعلومات المتاحة التي تسمح بتطبيق البرامج الهادفة إلى التصدي لممارسة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث باستخدام منظور المفاهيم الاجتماعية.

توصيات

للحفاظ على إيقاع التغيير الذي ساهم البرنامج المشترك في خلقه باتجاه التخلّي عن ممارسة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث، يتعيّن على صندوق الأمم المتحدة للسكان وعلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) تنفيذ مرحلة ثانية من البرنامج. ويفترض خلال هذه المرحلة وضع مجموعة من الأهداف الإجمالية والنتائج والمخرجات الواقعية، ومواصلة التركيز على مسألة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث لضمان مقدار كاف من الموارد على المستوى القطري، وصياغة مجموعة من المعايير المحددة لاختيار الدول المشاركة في البرنامج.

ويتعين على المنظمتين أن تحرصا بالتعاون مع شركائهما على الاستمرار بالمساعدة في تعزيز التزام المسؤولين و صانعي القرار وتدعيم قدراتهم على المستويين المركزي واللامركزي، وبالمساهمة في تقوية الأنظمة الحكومية نحو التخلي عن ممارسة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث. ويتعين أيضاً على المنظمتين مواصلة دعمهما للعاملين ولقادة الرأي غير الحكوميين والتعاون معهم على كافة المستويات .

من أجل تحقيق استدامة النتائج و كفاءة استعمال الموارد، يتعين على صندوق الأمم المتحدة للسكان وعلى اليونيسف الحفاظ في المرحلة الثانية على الطبيعة التحفيزية للبرنامج المشترك. ويتوجب على المنظمتين الحرص خلال اختيار شركائهما في التنفيذ على إحداث توازن بين المنافع الناتجة عن التعاون مع منظمات قائمة كبيرة الحجم من جهة وإمكانيات الابتكار والتنوع التي تصحب التعاون مع جهات فاعلة ناشئة أو أصغر حجماً.

ويتعين على المنظمتين أن تبتلغا موظفيهما القطريين وشركائهما بوضوح بالآثار المترتبة على موارد البرنامج وتخطيطه وتنفيذه ورسده ورفع التقارير بشأنه وتقييمه من جرأ طبيعته التحفيزية.

ولإثبات الافتراضات التي يطرحها البرنامج بشأن المنافع الناتجة عن آليات التغيير بين المجتمعات المختلفة والتغيير عبر الحدود، يتعين على صندوق الأمم المتحدة للسكان وعلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وضع هذه الافتراضات قيد التنفيذ والاختبار، كما ينبغي عليهما تطوير استراتيجيات واضحة ومزودة بالموارد المناسبة لتنفيذ آليات التغيير بين المجتمعات المختلفة والجوانب الإقليمية للتغيير. كما ينبغي على المنظمتين تحديد الطريقة التي تسمح لمكاتبهما الإقليمية بدعم الأبعاد الإقليمية للبرنامج المشترك.

يتعين على صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة اليونيسف التحقق من أن برامجهما القطرية العادية الهادفة إلى التصدي لممارسة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث تعكس الإجماع الدولي بشأن اعتماد نهج شمولي للتخلي عن هذه الممارسة يراعي الخصوصيات الثقافية كما هي الحال بالنسبة إلى البرنامج المشترك. ويفترض النهج الشمولي بذل جهود متزامنة على مستويات مختلفة ومن زوايا مختلفة وعن طريق قنوات متعددة. ومن غير المتوقع أن تشارك المنظمات في جميع الأنشطة التي تساعد على التغيير الاجتماعي المستدام الخاص بممارسة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث، لكن ينبغي عليهما المساهمة في التحقق حسب سياق كل دولة من تناول الشركاء لهذه الأبعاد كافة. ويجب على المنظمتين الاستمرار في مساعدة الجهات الفاعلة الوطنية في خلق آليات رسمية وغير رسمية و الحفاظ عليها من أجل تنسيق عملها في مجال التصدي لممارسة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث.

في ظل التأثيرات السلبية التي تخلفها الدورة السنوية لوضع الميزانية في التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي الطويل الأمد وفي الفهم الواضح لعمليات اتخاذ القرار، يتعين على صندوق الأمم المتحدة للسكان وعلى منظمة اليونيسف أن يشجعا المانحين الحاليين أو المحتملين الراغبين في المساهمة في العمل من أجل التخلي عن ممارسة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث لحملهم على الالتزام بتقديم تمويل طويل الأمد يمكن التنبؤ به. وينبغي على المنظمتين أن تستكشفا ما إذا كان من الممكن لدورة إعداد التقارير أن تعكس التمويل المتعدد السنوات وأن تنظرا في كيفية تحقيق ذلك. و من الممكن إعداد التقارير المالية على نحو نصف سنوي، بينما إعداد التقارير حول التقدم المحرز قياساً بالنتائج بصورة سنوية. وقد يسمح ذلك للموظفين والشركاء بتكريس قدراتهم لجمع البيانات وتحليلها بصورة أكثر انتظاماً، كما أنه قد يتناسب مع طبيعة التغيرات الطويلة الأمد على مستوى السلوك التي يسعى البرنامج إلى تحقيقها.

لاحظ التقييم عدداً من المجالات التي يمكن تحسينها على مستوى الأنظمة والأدوات والقدرات والموارد المتوفرة لرصد التقدم باتجاه تحقيق النتائج ولتوثيق هذا التقدم. وينبغي أخذ النواحي ذات الصلة بعين الاعتبار في المرحلة الثانية المحتملة من البرنامج المشترك وحيثما امكن من التدخلات البرنامجية الأخرى المرتبطة بمسألة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث التي تنفذها المنظمتان. ويتضمن ذلك ما يلي: (i) صياغة مجموعة محدودة من المؤشرات الواضحة والمعينة والمتصلة بالموضوع واستعمالها لقياس التقدم نحو تحقيق النتائج ولوضع التقارير بهذا التقدم؛ (ii) تعزيز قدرة كل من موظفي المنظمتين على المستوى القطري ومن شركائهما المنفذين على رصد التقدم ووضع التقارير به من خلال التركيز على النتائج؛ (iii) التأكد من أن الموظفين لديهم الوقت الكافي

للمشاركة في جمع البيانات وإجراء العمليات العادية الخاصة بتحليل المعلومات وتجميعها؛ (iv) دعم الأنظمة الوطنية من أجل رصد النتائج والعوامل المؤثرة في التقدم نحو التخلي عن ممارسة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث على نحو أكثر انتظاماً وعلى أجل طويل.

ويتعين على صندوق الأمم المتحدة للسكان وعلى اليونسيف تعزيز جهودهما المشتركة المرتبطة بمسألة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث ولا سيما إبراز القيمة المضافة المتوقعة من تعاونهما. فعلى المستوى العالمي، ينبغي عليهما إيضاح الطريقة التي يتوقع من كلٍّ منهما أتباعها للمساهمة في تعبئة الموارد، كما ينبغي تحديد الأساليب التي تسمح بجمع المعلومات المالية المنبثقة عن أنظمة كلٍّ من صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة اليونسيف. ويتعين على المنظمين أن تجدا طريقة على المستوى القطري تسمح لهما بتكريس شراكتهما لجعلها أقل عرضة لتقلبات العاملين، وقد يتمثل ذلك مثلاً في إشراك مديري البرامج القطريين بشكل روتيني في عمليات الاتصالات والتخطيط الخاصة ببرامج مكافحة ممارسة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث، أو في صياغة مجموعة موجزة من المبادئ والأولويات الواضحة الخاصة بكل قطر والتي تحدد التعاون في هذا المجال الموضوعي. إلى ذلك، ينبغي تحديد إطار واضح للتعاون بين موظفي المنظمين المسؤولين عن الرصد والتقييم في الدول المشاركة في البرنامج، بما يتضمنه ذلك من إيضاح للتوقعات المرتبطة بإجراءات جمع البيانات ووضع التقارير وتبادل المهام التي تقوم مثلاً على تنمية قدرات الشركاء وإجراء زيارات المتابعة. أمّا على الصعيد الاقليمي، فيجب إيضاح الدور أو الأدوار التي قد يتوقع من المكاتب الاقليمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونسيف أداؤها لدعم الجهود الرامية إلى الحد من ممارسة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث في الدول المعنية.

وباعتبار أن الإقتراحات المرتبطة بمسألة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث قد تفيد الجهود المستقبلية الهادفة إلى التصدي لهذه الممارسة، فأنه يتعين على صندوق الأمم المتحدة للسكان وعلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف) الاستثمار في أبحاث متعمقة حول تغيير المفاهيم الاجتماعية وحول ارتباط هذا التغيير بالتحوّلات التي تطرأ على السلوك الفردي والجماعي. ويجب أيضاً على المنظمين أن تستندا إلى شراكتهما الحالية وأن تعمدا إلى توسيعها بحيث تشمل جهات فاعلة أخرى على المستويين العالمي والاقليمي من أجل تشجيع هذه الجهات على الاستثمار في الأبحاث المرتبطة بتغيير المفاهيم الاجتماعية، كما يتعين عليهما مواصلة جهودهما الرامية إلى تحسين الأنظمة القطرية القائمة بغية تعزيز قدرتها على قياس التغييرات من حيث انتشار ممارسة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث وعلى قياس العوامل المؤثرة في هذه التغييرات.



حقوق الطبع © صندوق الأمم المتحدة للسكان - منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف) 2013، جميع حقوق الطبع محفوظة.

إن النتائج والتوصيات التي يتضمنها هذا التقرير لا تعبر بالضرورة عن وجهات نظر صندوق الأمم المتحدة للسكان أو منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف). و يعد هذا إصداراً مستقلاً عن مكتب التقييم التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب التقييم التابع لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف).

في حالة وجود أية استفسارات حول مضمون هذا التقرير يمكن توجيهها إلى: مكتب التقييم التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان على العنوان الإلكتروني التالي: evalhelp@unicef.org أو إلى مكتب التقييم التابع لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف) على العنوان الإلكتروني التالي: evb@unfpa.org

يمكن الحصول على النسخة الكاملة من تقرير التقييم على صفحة الانترنت الخاصة بمكتب التقييم التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهي كالتالي:

<http://www.unfpa.org/public/home/about/Evaluation/EBIER>

أو على صفحة الإنترنت الخاصة بمكتب التقييم التابع لليونسيف، وهي كالتالي: http://www.unicef.org/evaluation/index_69673.html